القرآني فان قولهم لو شاء الله ان لا نعبدهم ما عبدناهم انما مدلوله لكن لم يشا
ان لا نعبدهم فعبدناهم وهو عين مذهب الصوفية واصحابه على ما هو قاعدة
لفظ وهو على ما في الكشاف والبيضاوي وهو خطأ في القاعدة بل مدلوله
لكن لم يشا ان لا نعبدهم اي نعبدناهم باختيارنا وهو تقتضي ما ذكرناه
اولاً ولقد اغرب هذا المفسر التاظر واطرح جانب الحق لرعاية قاعدة شنيعة
اللهم اشهد **واغربت** المعتزلة في رد معنى الايات الى
مذهبهم كما فعلت الاشاعرة وتشديد السهام الى مجرد رد صحة ما قالت
الاشاعرة موهمين ان لهم متعلقاً بذلك في مسالة خلق الافعال وفي تحسين
القبيح ولبس في الايات من ذلك شيء وانما معناها كما بيّنا **نعم**
فيها رد قول المعتزلة في نفي قدرته تعالى عن هدايتهم اجمعين كما ذكرنا
ومن له تمسك في النظر والانصاف علم من كلامهم على هذه الايات ان
المهم المقدم ردّ الخصم وان كلامهم في هذه الايات من اعظم حجج الله
تعالى على من يطرح عقله وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ويغتر
بقوله قال اصحابنا قال اهل الحق قال اهل السنة قال اهل العدل والتوحيد
ونحو ذلك هيهات تلك هينمة لا تدخل معك القبر ولا تنفق ولا تزوج
الموت وما بعده ابد الدهر بل تعود عليك وبالاً ويفتح لك اهوالاً اللهم اني
ابرئ اليك من ذلك الصنع اللهم تبراتي وتقبل مني انك انت السميع العليم
واما تفسير الاشاعرة الاضلال بخلق الضلال
فضلال مبني على القول بخلق الافعال ولو قالوا هنا ما قلنا فلا بد لهم من
القول بخلق الاضلال اخراً وابتداً وانه من اول الامر تقريبا لما افتدا الكلام
عليهم يأتي في مسالة خلق الافعال ان شاء الله تعالى **تنبيه**
ها هنا سؤال على اصل كل من الفريقين في الارادة كيف يتمشى مثل هذه
الايات عليه وهو ان المراد بهذه الايات الاخبار على جهة التمدح باقتدار
تعالى وانه انما عدل الى الواقع اختيارا ولو اختار الامر الاخر لكان وهذا لا
يتمشى على اصولهم بل اصولهم تحيله الى معنى التمني والتحسر بمنزلة
قوله فلو ان الشباب يعود يوماً فاخبره بما فعل المشيب وبيانه
اما على اصل الاشاعرة فبيانه على ان المشيئة وهي الارادة ثابتة في الازل متعلقة

لذاتها

لذاتها بما سيكون تعلقا اخص من تعلق القدرة كما يأتي تقريره عنهم فمعنا لو شينا لو ثبتت
لنا مشيئة ازلية بهداية الناس جميعا اي لو تعلقت بذلك في الازل لكان لكن لم تعلق
لاستحالة كونه وحاصله من التعليق على المحال ان حصوله حينئذ او ليته لم يكن
محال واما على اصول المعتزلة اما على الجبائية فمعناها عندهم لو دعانا داعي الى
الحكمة الى خلق مشيئة لنا تتعلق بهداية الناس جميعا لكان لكن لم يكن
فلم يكن ووجه الاحالة ان الداعي عندهم وهو رجحان الفعل في نفسه
غير واقف على اختيار تعالى وكذلك على اصل ابي الحسين بصير المعنى لو حصل داع
الى الفعل وعلى اصل البغدادية لو فعلنا لكان لكن لم نفعل لعدم الداعي والداعي
غير واقف على اختيارنا **هذا مع ما يلزم على كل** من الاقوال من الاباطيل
اما قول الاشاعرة فقد لزمه لذلك كل شنيع منها هذا
السؤال ومنها لزوم ان الباري تعالى غير مختار في الفعل والترك كما يأتي لاستحالة
الاختيار قبل حصول وقت الفعل وبعده وحاله لانه بين وجوب واستحالة
ومنها لزوم القول بنفي تعليل افعاله تعالى ونفي حكمته حتى انهم لما التجاوا
الى القول به اخذوا في نحر سنة الفلاسفة وجعلوها حججا لهم كما يأتي تقريره
ووجه ترتيب نفي الفعل على قولهم في الارادة ان الفاعل لاجل الشي مريد له **وقد**
وجدنا انشبا صرح الكتاب والسنة بتعليل الافعال بها ولم يوجد ذلك
المعلل وقد قالوا ان كل مراد موجود فانتج لهم ان التعليل غير حقيقي وعلى هذا بني
ان الندم مصرح به في تفسير ابي السعود وعندي ان مقالتهم في الارادة
اعظم من مقالتهم في الجبر لان الباري تعالى صار مجبورا على مقتضى هذه
الارادة المقالة وقد اعترف بهذا ابن عربي الصوفي الذي يزعم ان علمه بغير
واسطة نظر ولا شرع وكان لازم تقليد لمن نشأ فيهم على حسب عادة الناس
المستمرة لكنه زاد عليهم بعد خلع العذار فلم يستحي من لزوم شنيع وجري في
هذا اللزوم على ضلالة الاول فقال في الفتوحات المكية **ما نصه**
واما العلم بكونه تعالى مختاراً فان الاختيار يعارضه احدية المشيئة فنسبته
الى الحق اذا وصف به انما ذكر من حيث ما هو الممكن عليه لان من حيث ما هو الحق
عليه يعني بالنظر الى الممكن لا بالنظر الى الباري تعالى قال تعالى ولكن حق
القول مني وقال تعالى افمن حق عليه كلمة العذاب وقال ما يبدل القول لدي **وما**

Copyright © King Saud University